المدينة والعولمة: قراءة تحليلية

علي زيد الزعبي

مدرس ، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم مدى تأثر المدينة بظاهرة العولمة وآلياتها ، وذلك من خلال الكشف عن بعض التغيرات البنيوية والوظيفية التي مرت بها المدينة المعاصرة . وتمثل هذه الدراسة محاولة أولية في تفحص واقع المدينة المعاصرة ، ورسم ملامح اتجاهاتها الإنسانية الاجتماعية وتوجهاتها السياسية والاقتصادية مع ازدياد وطأة العولمة . ولعل القيمة البحثية لهذه الدراسة تتمثل في إثارة مجموعة من التساؤلات والإشكاليات عن علاقة المدينة بالعولمة ، وما يمكن أن ينتج عن هذه العلاقة من آثار وتداعيات ممتدة لعقود قادمة على المستويين المحلي (العربي) والعالمي .

مقدمة

العولمة عملية تاريخية مستمرة لها تجلياتها وجوانبها المتعددة . برزت العولمة بشكل واضح خلال عقد التسعينيات من القرن المنصرم ، وأصبحت القوة الرئيسة التي تقود البشرية إلى متطلبات القرن الواحد والعشرين . ويمكن القول إن التحولات السياسية الاقتصادية ، والتكنولوجية الثقافية التي يشهدها عالم اليوم ، ترتبط ، وبصورة واضحة ، بظاهرة العولمة .

لقد أصبحت العولمة ممكنة بسبب معطيات الثورة العلمية والمعلوماتية التي أسست لعالم التسعينيات من القرن العشرين ، ولمعظم التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتلاحقة . كما أن ممارستها الراهنة هي التي جعلت العالم أكثر اندماجاً ، من خلال تسهيل حركة الأفراد ورأس المال والسلع والمعلومات والخدمات ، وجعل المسافات تتقلص ، والمكان ينكمش .

ولم يعد باستطاعة المدن المعاصرة الابتعاد أو الانعزال عن هذه التغيرات الكوكبية . فقد أصبحت المدينة جزءاً من كل ، يتغير ويتحول كل ثانية[1] . وأصبح المتغير العالمي يقوم بدور مستمر في التأثير على كل المدن ، ولكن ثمة اختلافاً في رد الفعل من مدينة لأخرى[2] .

كما لم يعد هناك – اليوم – مجالاً لتجاهل قضايا المدينة واحتياجاتها . فقضايا المدينة ومستقبلها أصبحت من التعقيد في درجة التي تجعل رصد ملامح التغير في بنيتها ووظائفها أمراً مهماً وضرورة حيوية[3] .

إلا أنه بوجه عام يمكننا الإقرار بأن موجات العولمة المتلاحقة قد أسهمت في ضغط الزمان والمكان – على حد قول أنتوني جيدنز A. Giddens– والإسهام في تشكيل ثقافة عالمية ذات خصائص مشتركة ، ومن المؤكد أنها تؤثر على المدينة .

وإذا كانت المدينة قد شهدت مع مطلع العصور الحديثة تحولات جذرية في بنيتها بفعل الثورة الصناعية ، وما استتبعها من تغيرات وآثار في بنية المجتمع

المادية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فإنها تعيش اليوم تحولات وآثاراً جذرية بفعل الثورة في عالم الاتصال والمعلومات وأجهزة التحكم والتوجيه ، بحيث يمكن أن تسيطر مدينة واحدة من مدن العالم على واقع الحياة ومستقبلها في أرجاء العالم الأخرى ؛ بفعل امتلاكها التقنيات التكنولوجية التي تحقق لها تلك السيطرة . ومن ثم يمكننا القول بأنه من الصعب فهم التحولات والتغيرات التي أصابت بنية المدينة ووظائفها دون التعرف على طبيعة النظام العالمي . فقد أشار كثير من الباحثين إلى أن من أبلغ آثار العولمة على المدينة المعاصرة هي تحولها إلى مدينة معولمة Global City [4] . أو تحول المدن في ظل التحولات العالمية إلى مدن متماثلة أو متشابهة[5] .

وفي تفحص العلاقة بين المدينة والعولمة ، هناك مجموعة من الاعتبارات النظرية/ المنهجية في قراءة واقع المدينة المعولمة واستشراف مستقبلها ، منها ما يلي :

1- أن التحليلات السوسيو-ثقافية للمدينة لا تعاني من الندرة ، بقدر ما تعاني من افتقاد النظرة التاريخية الشاملة التي تتجاوز وصف ما هو قائم ، لتصل إلى تفسير ما حدث وما يمكن أن يحدث . ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى تجاوز النظرة «الوضعية» الضيقة التي تغفل بعدي الزمان والمكان .

2- أننا نعيش في عالم يتحول ، بازدياد ، إلى مكان واحد/ موحد بلا حدود اقتصادية وسياسية وجغرافية ، وهو الأمر الذي سينعكس حتماً على بنية المدينة ووظائفها ، ويضطرها إلى التوحد وإلغاء الحواجز والفواصل .

3- نحن اليوم في عالم التحولات الكبرى والتغيرات المتسارعة ، لا بد لنا من إثارة كثير من القضايا الاجتماعية الإنسانية الملحة التي تعيشها المدينة ، والتي تنعكس بالطبع على تشكيل نوعية الحياة بالمدينة . وهذا الأمر يدفعنا إلى البحث فيما تؤول إليه التحولات العالمية على بنية المدينة ووظائفها ، ومدى ملاءمة العيش بها لإنسانها الجديد .

4- أن هناك إحساساً متنامياً لدى المهتمين بشؤون المدينة من مخططين وباحثين ومعماريين ، هو أنهم سيواجهون أزمات «مدينية» متنوعة وكبيرة في المستقبل المنظور .

5- لا ترتبط مشكلات المدينة - في المحل الأول - بالإطار الجيومورفولوجي ، بقدر ما ترتبط أساساً بالإنسان ، باعتباره صانعها ومحدد عناصرها .

أولاً ـ المدينة والعولمة : عرض للمفاهيم والتعريفات

لقد شهد العالم - وما زال يشهد - تطورات وتغيرات مهمة بفعل العولمة ، ونحن من ثم نعيش في حقبة يتحدد فيها الشطر الأعظم من الحياة الاجتماعية بفعل صيرورات كونية Global تذوب فيه الثقافات القومية والاقتصاديات القومية ، بل الحدود القومية أيضاً[6] .

وسواء اختلف الباحثون في وصف العولمة باعتبارها موضة أو خرافة أو شعار أو ظاهرة . فقد أصبحت واقعاً لا يمكن تجاهل آثاره . ومن هذا المنطلق نحاول في هذا العمل إيضاح مدى تأثير العولمة على بنية المدينة المعاصرة ووظائفها المختلفة ، وهل تستطيع بنية المدينة أن تواجه عمليات التغيير التي يفرضها النظام العالمي الجديد؟ أم أنها سوف تتغير للتواؤم مع مبادئ العولمة وأغراضها ، ومن ثم تذوب في العالم الجديد وتفقد خصوصيتها ؛ إذ تقلل العولمة من دور الخصوصية الثقافية والاجتماعية ، وتعطي الأولوية للنسق السياسي .

وقد أوضحت دراسة حديثة طبقت على ثلاث عشرة مدينة آسيوية - كان من أبرزها مدينة هونج كونج بعد انضمامها للصين ، ومدينة جورج تاون في ماليزيا ، وبانكوك في تايلند - أن المدينة في ظل العولمة تواجه كثيراً من التحديات ، لعل من أبرزها مواجهة خطر الذوبان أو التلاشي ؛ نتيجة تأثر التراث الحضري Urban Heritage بالتحولات العالمية[7] .

ومن ثم فإن أي محاولة لتشخيص بنية المدينة وواقعها وأزماتها ، تقتضي تحليل ظاهرة العولمة ، وفهم ميكانيزمات النظام الدولي الجديد . فالعولمة أو

الكوننة هي العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول ، وتنتقل فيها المجتمعات من حالة الفرقة والتجزؤ إلى حالة الاقتراب والتوحد . وفي ضوء هذه التحولات فإن هناك علاقة وثيقة بين المدينة والعولمة ، وهي علاقة من النوع ذي التأثير المتبادل . فقد أصبحت الحدود والمسافات بين المدن أقل مركزية بفعل التطورات العالمية ، كما أن تيار العولمة اخترق مدناً كانت معزولة بدرجة أو بأخرى .

أ ـ المدينة City

كان الاهتمام بالحديث عن المدينة محاولة قديمة قدم الحضارات الإنسانية ، فقد درج المفكرون الاجتماعيون حتى عصر الثورة الصناعية على النظر إلى المدينة بوصفها تمثل بؤرة المجتمع نفسه ، لا بوصفها شكلاً خاصاً ومتميزاً من أشكال الحياة الاجتماعية .

والمدن جزء مكمل من مجتمع أكبر ، ويختلف عددها وتوزيعها ووظائفها في مجتمع ما تبعاً لدرجة تعقد طبيعة الثقافة السائدة . ومن المعروف أن الوظائف التي تؤديها المدن تختلف إلى حد ما باختلاف طبيعة الثقافة السائدة ودرجة تعقدها ، أي باختلاف العصور التاريخية[8] .

ويرى أفلاطون أن المدينة تنشأ أصلاً عن عجز الفرد عن الاكتفاء بنفسه في سد حاجاته المتنامية ، فيجتمع في مكان واحد عدد من الشركاء المتعاونين يشكلون مجتمعاً يطلق عليه اسم «مدينة» Polis . ومن ثم يعزو أفلاطون نشأة المدينة في الأساس إلى ضرورة تلبية حاجات الإنسان المادية والمعنوية . وفي هذا الصدد ترى «كارولينا أندرو» أن المدينة هي المكان Place الذي تتشكل بداخله الحياة الاجتماعية ، وتنتهي من خلاله الصراعات والخلافات ، كما أن المدينة هي الموضع Locus الذي تتشكل من خلاله الحضارة[9] . ويعد لفظ الحضارة هو الترجمة الشائعة للفظ الإنجليزي Civilization والتي يعود أصلها إلى جذور في اللغة اللاتينية Civilities بمعنى مدينة ، و Civis أي ساكن المدينة و Cities أي المدن .

ويختلف الباحثون حول تحديد الجذر اللغوي لكلمة مدينة ، فيرجعها البعض إلى «تدن بالمكان» بمعنى أقام في المكان ومنه المدينة ، وتجمع على مدائن أو مدن ، وفي قول آخر تشير إلى مفعلة من «دنت» أي ملكت . والمدينة هي الوحدة الأساسية التي تشكل النسق الحضري الشامل ، والتي تتحدد علاقاتها الداخلية «داخل هذا النسق» ، والخارجية «خارج هذا النسق» ، اعتماداً على كثير من المتغيرات .

وترتبط المدن ووظائفها بمواقعها ، ومواضعها الجغرافية . ويقصد بالموضع Site الأرض التي تنشأ فوقها المدينة ، بما يشمل ذلك من التضاريس المميزة للمدينة والتربة والمناخ والطقس . أما الموقع Situation فيهتم بدراسة المظاهر المكانية ، سواء تعلقت بالشكل الفيزيقي أو الهيكل الاقتصادي أو التركيب السكاني[10] .

ويشير «ردمان» إلى أن معظم المدن تشترك في السمات الآتية :[11]

1- عدد كبير من السكان مع كثافة واضحة .

2- التعقيد والاعتماد المتبادل .

3- التنظيم الرسمي المجرد .

4- نشاطات غير زراعية .

5- تفرعات كثيرة للخدمات المركزية لسكان المدينة .

وقد اختار لويس ويرث في تعريفه للمدينة ، تلك العناصر المميزة للحضرية ، والتي تشكل في رأيه طريقة واضحة مميزة في الحياة . فالمدينة هي «وحدة عمرانية كبيرة نسبياً ، تتميز بالكثافة السكانية ، وهي مقر دائم لأفراد غير متجانسين اجتماعياً» . وعلى الباحث السوسيولوجي أن يتبين أشكال الفعل الاجتماعي التي تظهر عادة في مثل هذه الوحدات العمرانية . ويحتوي تعريف «ويرث» للمدينة بوضوح على المتغيرات التالية : كبر عدد السكان ، وازدياد

الكثافة السكانية ، وازدياد درجة عدم تجانس المجتمع المحلي ، وبروز السمات والخصائص المميزة للحضرية Urbanism [12] .

وفي الحقيقة ليست المدينة مجرد نسق اجتماعي «محلي» تابع لنسق اجتماعي «قومي» ، بل إنها أيضاً وحدة أساسية من الوحدات المكونة للبناء العالمي الشامل . ومعنى ذلك أن المدينة لا تتأثر بالمتغيرات القومية المحلية فقط ، بل تتأثر أيضاً بالتحولات العالمية الخارجية[13] .

ويتبلور مفهوم المدينة في الاتجاه المعاصر ، بوصفها وحدة تتداخل فيها أبعاد ثلاثة أساسية ، يؤلف كل منها زاوية تستمد دلالتها التفسيرية من ائتلافها وترابطها مع الزوايا الأخرى . وهذه الأبعاد هي : البعد المكاني ، ثم البعد الأيكولوجي ، ثم البعد السوسيولوجي . وبناء على هذه الأبعاد تغدو المدينة إطاراً بشرياً مادياً وعمرانياً وإطاراً تنظيمياً واجتماعياً ، وهذه الإطارات لا يمكن فهم أي منها إلا إذا كشفنا عن مدى التساند والترابط القائم بينها جميعاً . ومن ثم لا بد من تجاوز فكرة المدينة بوصفها محتوى مادياً أو معمارياً فقط ، وإنما هناك نسيج اجتماعي حضري ينعكس على تشكيل نوعية الحياة بالمدينة . فالمدينة هي قالب الحياة الحضرية وإطارها الأول ، وكذا الشكل الغالب على الحياة اليومية في سائر المجتمعات المعاصرة[14] .

وإذا كان مفهوم المدينة يقوم على الصياغة الشمولية ، فإن هذه الصياغة المعاصرة لم تجهل بعداً آخر ذا دلالة مهمة في تناول المدينة ، وهذا البعد هو البعد الحركي الذي يجعلها جسماً فعالاً دائم التغير والتحول ، وأن ما تعاني منه من مشكلات إنما ينشأ نتيجة لهذه الطبيعة الدينامية التحولية السريعة التي تتسم بها المراكز الحضرية . ومن ثم فالمدينة نسق اجتماعي في حالة دائمة من الحركة ، يتفاعل فيه البناء الاجتماعي مع البناء المادي الفيزيقي ، وهو ما يفرض علينا أن نهتم بهما معاً»[15] .

ب ـ العولمة Globalization

ما زال مفهوم «العولمة» يثير جدلاً ونقاشاً حاداً بين رجال الفكر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، ابتداء من تحديد معنى المصطلح ومدى مشروعية أطروحاته في عالم اليوم ، عالم اللازمان واللامكان . ومروراً بتحليل العولمة بوصفها ظاهرة تحمل في طياتها أبعاداً متداخلة ذات تأثيرات متباينة على مجمل أجزاء العالم ، أغناها وأفقرها[16] .

وعلى الرغم من التناول الواسع النطاق الذي يجري على مستوى العالم وعلى المستويات كافة ، فإن المفهوم ما زال يحمل غموضاً عند البعض ومشوشاً عند الآخرين ، وربما يرجع ذلك في جانب كبير منه إلى التعامل مع العولمة من منظور أيدلوجي ، يرتكز على الموقف الرافض أو المؤيد لها ، متناسين أن العولمة تحولت إلى قوة فاعلة في النظام الدولي المعاصر ، بل أصبحت قوة فعلية مؤثرة في حياة البشر .

ومن ثم لا يزال من الصعوبة بمكان تحديد صياغة تعريفية دقيقة للعولمة ، فهي ظاهرة غير مكتملة الملامح والقسمات ؛ ويعود ذلك إلى تعدد الاتجاهات التي تتنازع الباحثين الذين تناولوا قضايا العولمة ، وحاولوا صياغة تعريف لها . فمن جهة ليست العولمة نظاماً يعبر عن تطلعات البشر المختلفة ، ولا هو موضع اتفاق على سيادته المستقبلية . ومن جهة أخرى تختلف المنطلقات التي تتناول هذه الظاهرة بالتعريف ؛ فلكل باحث وجهة هو موليها . ويمكن القول إن هناك أوصافاً عامة للعولمة تعطي فكرة بدائية عنها ، منها أن العولمة تصف مجموعة من العمليات التي تشيع على مستوى العالم ، وهذا يمثل البعد المكاني للعولمة ، ومنها أن العولمة تتضمن تعميقاً في مستويات التفاعل المختلفة[17] .

كما أن هذا الغموض أو الالتباس أو الاختلاف في الدلالة ، قد لا يرجع فحسب إلى جدة العولمة – مصطلحاً ومفهوماً – وإنما هو نتيجة كذلك لاختلاف الرؤى والمواقف ، ولتنوع المناهج المعرفية والسلوكية إزاء المتغيرات الشاملة ، تلك التي تخلقت ، وما تزال تتخلق تخلقاً موضوعاً في بنية العلاقات والمفاهيم والقيم

والصراعات السياسية والاقتصادية والثقافية القومية منها والدولية طوال السنوات الخمسين أو العشرين الماضية[18] .

بالإضافة إلى ارتباط مفهوم العولمة بمفاهيم أخرى كثيرة يتداخل معها . فالعولمة تشير إلى إرادة الهيمنة ، وإلى قمع وإقصاء ما هو خاص ، أو أنها تشكل طموحاً وإرادة لاختراق الآخر أو سلب خصوصيته ، ومن ثم نفيه من العالم[19] . والعولمة ليست ظاهرة جديدة ، ولكنها ظاهرة قديمة قدم الإنسانية . وتعني العولمة العملية التي أصبح العالم من خلالها متوحداً أو متماثلاً في المظاهر والقسمات ، من خلال عمليات التوسع الغربية[20] .

وتعني العولمة بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستشارات المباشرة ، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتكنولوجيا العالمية و مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية ، وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة . كما أطلق البعض على العولمة مرحلة ما بعد الحداثة Post-Modernism أو الحداثة الجديدة Neo-Modernism[21] .

والعولمة هي عالم من دون دولة ، من دون أمة ، من دون وطن ، إنها عالم المؤسسات والشبكات العالمية ، عالم الفاعلين ، وهم المسيرون والمفعول فيهم ، وهم المستهلكون للسلع والصور والمعلومات والحركات والسكنات التي تفرض عليهم . أما وطنهم فهو الفضاء المعلوماتي الذي تصنعه شبكات الاتصال ، الفضاء الذي يحتوي ويسيطر ويوجه الاقتصاد والسياسة والثقافة[22] . ويشير هذا التعريف إلى جوهر الخلاف حول العولمة ؛ الذي يدور بالأساس حول مشكلة الثقافة الكونية والخصوصية الكونية ، حيث إنها تحكم آلياتها الاقتصادية ، والتي تتمثل أساساً في الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مختلف الدول ، ومذهبها الأساسي هو حرية السوق ، وتحرير التجارة من كل القيود ، وتدعيم حرية رؤوس الأموال في التنقل عبر الحدود وبغير حواجز ، وتشجع الاستثمارات الأجنبية . كما تشير إلى مجموعة من القيم السياسية والاجتماعية والثقافية في الوقت نفسه . فالعولمة الاقتصادية تشترط الديموقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان ، كما تركز على الفردية[23] .

ويؤكد «عبدالإله بلقيز» على أن العولمة هي توحيد العالم وإخضاعه لقوانين مشتركة تضع حداً فيه لكل أنواع السيادة . ولقد بدأت علامات هذا المسار منذ ميلاد ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات قبل عقود ، لتصل – اليوم – إلى نظام التجارة الحرة الذي أقر دولياً بعد مفاوضات «الجات» ، ووقع التعبير عنه مؤسسياً في منطقة دولية تحمل الاسم نفسه ، وفي قوانين وتدابير يلقى مفعولها مفعول القوانين المطبقة في الدول الوطنية[24] .

كما تعد العولمة ظاهرة شاملة تتخذ الطابع العالمي ؛ وذلك على اعتبار أن كل مكوناتها لا تراعي الحدود الجغرافية ، وشموليتها تصيب مختلف المجالات المعيشية للإنسان . وقد طالت تأثيرات ظاهرة العولمة كثيراً من جوانب الحياة الاجتماعية . وأصبح الآن الحديث عالياً عن عولمة الفقر وعولمة الأسرة ، ويمكننا القول عولمة المدينة ، ومن ثم تأثرت بهذه الظاهرة مجتمعات العالم .

وتجدر الإشارة – هنا – إلى أن مفهوم العولمة قد شاع استخدامه بشكل كبير جداً في السنوات العشر الأخيرة ؛ وسبب ذلك ليس نشأة الظاهرة ، بل نموها وبمعدل متسارع . وينبغي التأكيد على أن أحد العوامل المسؤولة عن نشأة الظاهرة واستمرارها وتسارعها هو التطور والتقدم التكنولوجي الهائل من قبل الدول الصناعية المتقدمة في مجالات الاتصال والاقتصاد[25] .

ومن الملاحظ أن نظام العولمة المعاصر يحاول أن يؤثر على تشكيل العالم في وقتنا الحاضر وفق النمط الأمريكي . وهذا النظام ليس نظاماً جامداً ، وليس اتجاهاً عابراً ، بل عملية ديناميكية لن تنتهي .

وتحقق العولمة المعاصرة التكامل بين رأس المال والتكنولوجيا والمعلومات ، وتتخطى الحدود بين بلدان العالم ، ولا تعترف بالجغرافيا[26] . بل تؤدي العولمة المعاصرة إلى تبديل وتغيير للمعايير الجغرافية المتعارف عليها ، والتي تنتظم من خلالها الأقاليم أو المكان بشكل فعال ، ويخلق هذا التحول تحدياً كبيراً للدولة القومية[27] .

ويمكن تجزئة العولمة إلى مجالات نوعية أو جغرافية متعددة ، من أمثلة التجزئة النوعية للعولمة هو تقسيمها إلى عولمة اقتصادية وسياسية وثقافية واتصالية . ومن أمثلة التجزئة الجغرافية ، تصنيف العولمة إلى عولمة «مؤمركة» ، وأخرى «متأوربة» ، وثالثة على «الطريقة الآسيوية»[28] .

ثانياً ـ ملامح التغير المعاصر في شكل المدينة

مع مطلع الألفية الثالثة تغيرت ملامح المدينة العربية ، ووجدت نفسها في مواجهة تحديات كبيرة تتمثل في نقص معرفي متراكم ، ظهرت ملامحه بشكل حاد مع انتشار تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة . فلقد كان للتطورات السريعة والمتلاحقة في هذا المجال أثر عميق على الطريقة التي يعمل ويتواصل بها الناس في شتى بقاع الأرض .

ويخطئ من يظن أن هذه التطورات والتحولات العالمية تؤثر على بنية المدينة العربية أو المدينة في الدول النامية فقط ، وإنما أثرت موجات العولمة المتلاحقة على كل مدن العالم على الإطلاق . وبالطبع لم تهرب المدن الأمريكية من هذا التأثر[29] .

ومن هذا المنطلق تشهد المدن في الوقت الحالي تحولات كبيرة من حيث الشكل الفيزيقي والتوسع العمراني والامتداد المكاني . فإذا كانت المدينة عقب ظهور الثورة الصناعية قد تحولت إلى بنية ونمط يختلفان جذرياً عن مدينة ما قبل الصناعة . فإن المدينة الحديثة بدورها تختلف أيضاً اختلافاً كبيراً عن مدينة الثورة الصناعية .

ففي عصر العولمة تشهد المدينة سرعة هائلة في توسعها المساحي ، وقفزة كبيرة في نموها الحضري فاق مداها كل التوقعات ، وتجاوزت في خطاها كل ما قد أعد لها وخطط من أجلها . وقد نتج عن النمو السريع للسكان توسع كبير في القطاعات الإسكانية والصناعية والتجارية وقطاعات الخدمات الأخرى .

والنمو الحضري المتمثل في السكان والصناعة قد تركز في بعض الأماكن

دون غيرها . فالمواقع الأكثر جذباً هي التي تتمتع بتوافر جميع الخدمات . والتي عادة ما تحظى بها المدن الكبيرة ؛ فمدن مثل الرياض وجدة وينبع في المملكة العربية السعودية قد استقطبت معظم القطاعات الإنتاجية نظراً لتوافر الخدمات ، والموقع الاستراتيجي ، والمزايا الاقتصادية . وقد أدى ذلك إلى تحول هذه المواقع إلى كتل حضرية التقطت حولها معظم الأنشطة الاقتصادية الأخرى . وعلى هذا الأساس نجد أن نهضة التنمية المعمارية والعمرانية التي شهدتها مدينة الرياض خلال العقود الثلاثة الماضية ، قد حولت الرياض من بلدة صغيرة إلى مدينة مليونية كبيرة بالمقياس العالمي ؛ فسكان الرياض البالغ عددهم « 300.000 نسمة» عام 1986وصل إلى أكثر من « 3.000.000 نسمة» عام ٧٩٩١ ، وتجاوز العدد « 4.500.000 نسمة» عام 2001[30] . وما من مدينة في العالم تستطيع ، مهما بلغ ثراؤها ، أن تبني المساكن الحديثة وتعبد الطرق وتشيد شبكات المجاري ومياه الشرب والكهرباء بالمعدل نفسه الذي يزيد به عدد السكان .

ويشكل النمو الحضري المتسارع الذي شهده كثير من المدن العربية خلال النصف الأخير من القرن العشرين عبئاً ثقيلاً على الإمكانيات والموارد المخصصة للمراكز الحضرية ، وهذا ما جعل تنظيماتها الهيكلية ومؤسساتها الخدمية غير قادرة على تحقيق احتياجات السكان . والنمو الحضري في الوطن العربي يعبر عنه بوضوح بظاهرة «الهيمنة الحضرية» Urban Dominance[31] ، حيث يتركز هذا النمو بشكل واضح في المدن الكبرى ، بل يكاد ينحصر في مدينة رئيسة ، كما هو الحال في القاهرة ، والخرطوم ، والرياض ، والدار البيضاء والتي تعد من أسرع الحواضر والمدن نمواً في المنطقة العربية[32] . وتنمو مدن العالم الثالث حالياً بضعف المعدل السائد في مدن الغرب ؛ لذا تقع أسرع المدن نمواً في أفريقيا بلا استثناء تقريباً[33] .

كما تسببت العولمة في خلق كثير من المشكلات والاضطرابات الحضرية في كل مدن العالم . ولكن المشكلات التي تعاني منها المدن في المجتمعات المتقدمة تختلف عن المشكلات التي تعاني منها المدن في العالم الثالث ، وذلك

لاختلاف اقتصاديات هذه المجتمعات[34] . ومن أبرز هذه المشكلات الفقر والجريمة والتلوث البيئي ، وإن كانت الاستجابة لهذه المشكلات تختلف من مدينة لأخرى[35] . فمثلاً ينظر إلى مدينة نيويورك بوصفها مركزاً حضرياً متعدد الأعراق والأديان[36] ، بينما ينظر إلى مدينة جوهانسبرج بوصفها مركزاً حضرياً يعاني من التمييز العنصري[37] . ومن ثم فلكل مدينة خصوصية في مواجهة المشكلات الحضرية المختلفة ، وأيضاً في مواجهة تحديات العولمة . فكل مدينة تتميز بخصائص معينة وبتاريخ وشخصية خاصة بها .

وقد تأثر العالم بأسرع بالأحداث العالمية ، وبالأخص منذ أحداث 11سبتمبر وما تبعها من عمليات إرهابية وتفجيرات مستمرة في معظم المدن الغربية ، وانعكس ذلك بالسلب على معظم أفراد المجتمع العربي والغربي على السواء وانحصارهم في مدنهم . ومن ثم فإننا نعيش في عصر من الحدود الجديدة للمدن ، والتي سترسم خرائط «جيو ـ اجتماعية» تتوزع فيها المدن إلى نقاط حمراء وأخرى خضراء حسب ما يسكن تلك النقاط . ومن ثم صارت مدننا المعاصرة تضيق علينا ، بل زادت حصاراً «خرسانياً» فرضه الإرهاب المعاصر .

وكثيراً ما يربط بين الحصار المديني والإرهاب أو التطرف الذي يزيد من حالة القلق الأمني ، وما يتبع ذلك من صناعة حدود وبناء سدود داخل المدن . والحصار يمكن أن يقتصر على بناء الأسوار الأمنية التقنية . فالمدينة دائماً تصنع أنواعاً من الحصارات الداخلية من أجل تنظيم العلاقات البشرية بين سكانها ، فهناك نوع من الحصار الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي يصنع مفهوم المدينة ويحقق فكرة المجتمع المديني . إلا أنها كانت أنواعاً مقبولة من الحصارات ؛ لكونها تعمل منظماً ومقنناً لحفظ الحقوق والواجبات داخل المدينة .

أما الحصار المديني الجديد فهو من نوع آخر من تضييق المساحة الفيزيقية والنفسية داخل المدينة . إنه عصر جديد سوف يؤدي إلى انطواء المدينة وتقوقعها ثقافياً واجتماعياً . وهذا الحصار الذي سيزيد من معاناة المدن الكبيرة على وجه الخصوص ، يدفعنا للبحث عن تعاريف جديدة للمدينة غير تلك التي تعاملنا معها[38] .

وقد أحدث ظهور الأطراف ، أو الامتدادات الحضرية ، أو ما يعرف بالضواحي الحضرية Suburban ، أو المناطق العشوائية Slum Areas خللاً في بنية المدينة . والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم الثالث ، جعله يشهد انفجاراً حضرياً ، تعاظم أثره في بزوغ الإشكاليات الحضرية التي تعد العشوائيات أهم قسماتها الأساسية[39] . ولا تعتبر الضواحي الحضرية وليدة السنوات الراهنة ، بل ترجع إلى العشرينيات من القرن العشرين . وإنما الجديد في هذا الصدد هو الزيادة في حجم الضواحي ، حتى تخطت في عدد سكانها المقيمين داخل المدينة نفسها . فقد أنشئت ضواحٍ حضرية متماثلة في أبنيتها من الناحية الهندسية والطراز المعماري على حدود مدينة نيويورك الأمريكية نفسها . وما يساعد على التضخم الحجمي للضواحي ، انخفاض تكلفة ، ابناء الجاهز للبيوت والوحدات السكنية . كما أصبحت الضواحي مراكز تجارية تماثل الموجودة داخل المدن الكبرى[40] .

وقد استخدم كثير من المصطلحات والألفاظ للمناطق العشوائية ، مثل مدن الكرتون ومدن الصفيح ، والأحياء الفقيرة ، والمدن العشوائية ، والتي تعرف بأنها مناطق أقيمت مساكنها بدون ترخيص ، وفي أراضٍ تملكها الدولة أو يملكها آخرون . وتتراوح نسبة من يسكنون في أحياء غير مخططة وغير قانونية في معظم المدن العربية بين ٪ 30 و ٪60 .

أوضحت الدراسة التي أجراها المعهد العربي لإنماء المدن في عام 1997 أن نحو ٪ 60 من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن ، و٪30 توجد خارج النطاق العمراني ، وتوجد ٪ 8 فقط في وسط العاصمة[41] .

وتشكل المساكن العشوائية في الدول العربية معوقاً للتنمية ، وبؤرة للمشكلات الاجتماعية . فقد أصبحت الأحياء العشوائية مناطق مغلقة ، تصعب السيطرة عليها من الأجهزة الأمنية . ففي مصر – على سبيل المثال – بدأت العشوائيات تشكل الانطلاق للجماعات المسلحة ، وكثرت فيها ما يعرف بالزوايا ؛ التي تنتشر فيها أفكار التطرف ، وتنشط فيها الجماعات الإرهابية .

وتشير بعض الدراسات التي أجريت في الكويت إلى أنه على الرغم من أن مشكلة انتشار العشوائيات في الكويت لم تصل بعد إلى المستويات الخطيرة ، التي وصلت في بلاد أخرى ، فإن هذا لا ينفي وجودها . فقد نشأت بعض الأحياء العشوائية بمنطقتي السالمية وصباح السالم ، كما ظهرت مناطق عشوائية على أطراف المناطق السكنية القائمة كمنطقة شرق القرين ومنطقة رأس عشيرج ، كما أوضحت الدراسات أن المناطق العشوائية في الكويت تمثل مناخاً ملائماً لانتشار الجريمة وإيواء الخارجين على القانون .

كذلك انتشرت ظاهرة العشوائيات في دول المغرب العربي ، حيث اتضح أن نحو ٪ 50 من سكان المناطق الحضرية في المملكة المغربية يقيمون في أحياء عشوائية ، كما اتضح أن نحو ٪ 6 من سكان العاصمة الجزائرية يقيمون في أحياء عشوائية تفتقر إلى الخدمات الضرورية لحياة الإنسان ، وتنتشر فيها الجريمة ، ويختبئ فيها العصابات ومختطفو الرهائن .

إجمالاً ، يمكننا بلورة أهم التغيرات التي أصابت بنية المدينة المعاصرة ، على النحو التالي :

- تشهد المدينة المعاصرة نمواً سكانياً مطرداً .
- تواجه المدينة العربية تحدياً خطيراً لتحديد هويتها في ظل متغيرات العولمة ، والثورة الرقمية التي تجتاح العالم ، وفي ظل سيطرة المناطق المتروبولوتينية الأمريكية على معظم مدن العالم ؛ وذلك باعتبارها المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي[42] .
- تعد مسميات المدينة المعاصرة ، مدينة الضباب ، المدن المفقودة ، المدينة الإلكترونية ، المدينة الرقمية ، المدينة المتغيرة ، مدينة الخوف ، المدن المفتوحة ، المدينة الكونية . وتدل هذه المسميات المتعددة للمدينة المعاصرة على الازدواجية والتناقض .
- تشهد معظم مدن العالم اليوم تحولات سريعة ، ترتب عليها خلق كثير من

المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، لعل من أبرزها الفقر والجريمة وتلوث البيئة الحضرية[43] .

- انطواء المدينة المتمردة على متطلبات العولمة ومواصفاتها ومقاييسها وتقوقعها ثقافياً واجتماعياً ، وفرضها لنوع جديد من «الحصار» الذي يمس نوعية الحياة لإنسان المدينة .

ثالثاً ـ تأثير التغيرات الاقتصادية في بنية المدينة ووظائفها

أخذت موجة العولمة وحركة دمج العالم تزحف بقوة إلى كل المجتمعات الإنسانية ، وأخذت تلك الحركة تتسارع خلال تسعينيات القرن العشرين بشكل خاص ، مستمدة حيويتها من الثورة التكنولوجية العلمية الراهنة ، ومن التطورات المدهشة في وسائل الاتصال والمعلومات التي تقود الطريق إلى المستقبل . كل ذلك أدى ويؤدي لا إلى دمج العالم بل إلى انكماشه ، فالعالم ينكمش على صعيد الزمان والمكان[44] .

وتشير التحولات الاقتصادية الجارية في العصر الراهن إلى أن ثمة تغييرات جذرية طرأت على النظم الاقتصادية على مستوى العالم ، وبخاصة في مرحلة التسعينيات . فلم يعد الانغلاق الاقتصادي أمراً وارداً أو حتى ممكناً ، بل أصبح عالماً بلا حدود اقتصادية وجغرافية ، ويتطلب ذلك :

- تقارب النظم الاقتصادية المختلفة وتداخلها والتأثيرات المتبادلة بينها .
- إلغاء الحواجز والفواصل والحدود بين النشاطات الاقتصادية المختلفة على المستوى العالمي .
- خلق نوع من الأسس العالمية المشتركة تحكم النظام الاقتصادي العالمي .
- توحيد الأسواق التجارية والمالية على مستوى العالم .
- ذوبان الحدود الجغرافية التقليدية من خلال فكرة القرية الكوكبية . ويشير هذا إلى إلغاء المكان بجانب الزمان[45] .

أدت «العولمة» إلى انتقال مركز الثقل الاقتصادي من المحلي إلى الكوني ، ومن الدولة القومية إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية . لقد خلق نظاماً اقتصادياً موحداً قائماً على الربط الإلكتروني ، وحرية التبادل التجاري والتدفق الحر للاستثمارات ، وخلق السوق «العولمي» الموحد[46] .

والعالم اليوم – في إطار تغييره – يتجه نحو التوحد المصطنع ، الذي لا يقوم على المفهوم التقليدي للتناقض بقدر ما يستند إلى مفهوم آخر هو «الارتباط المتبادل» ، وإن كان يشير إلى التفكك والتناقض في الوقت نفسه[47] . كما يعتقد بعض الباحثين أن العولمة الاقتصادية ستفضي في نهاية المطاف إلى نقل مشاعر الولاء من الدولة القومية إلى نطاقات عالمية جديدة . فالفاعل الرئيس في العولمة الاقتصادية هو الشركات عابرة القوميات[48] .

إذن عملية العولمة بهذا الشكل يقودها فاعلون اقتصاديون من نوع جديد ، وهذه العملية الاقتصادية التي تتم في ظل العولمة محكومة بعمليتي التنافس والاندماج ، وكل ذلك يؤدي إلى تركيز وتقليص لعدد الفاعلين ، والنتيجة الحتمية هنا هي تركيز الثروة العالمية في أيدي أقلية . بل يمكننا القول – هنا أيضاً – إن هناك استئثاراً واستقطاباً للثروات من صفوة المدن العالمية في الدول المتقدمة ؛ والتي من أبرزها فرانكفورت وبرلين في ألمانيا ، وباريس ومرسيليا في فرنسا ، وطوكيو وأوسكا في اليابان[49] .

والمدينة في ظل هذه التغيرات لا تعيش بمعزل عن النظام العالمي . فعلى الرغم من ارتفاع النمو الاقتصادي الذي حققته كثير من الدول في المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء ، فإن ذلك لم ينعكس على مقومات الحياة الاجتماعية الثقافية في المدن ؛ إذ لا تزال المدن تعاني من سوء الظروف السكنية ، وانتشار العشوائيات والفقر الحضري والتضخم الحضري Over Urbanization وما يترتب عليه من تدهور في البيئة الحضرية نفسها . ويبدو ذلك أوضح ما يكون في نمو الأحياء المتخلفة ، وتضخم حجمها ، ونقص الخدمات الحضرية ، بما في ذلك الإسكان والمواصلات والمنافع العامة . ولذلك تتنافس المدن – في ظل

التحولات العالمية – من أجل تعظيم الاهتمام بالبيئة والوفاء بالاحتياجات الاجتماعية[50] .

وإذا كان «فولتير» Voltaire قد أدان في كتاباته المدينة الكبيرة الحجم ، فإننا نجد «مونتيسكيو» Montesquieu يعدها جزءاً من النظام الاقتصادي المنتج ، بل إن «بليك» Blake قد اعتبر لندن رمزاً للإنسانية العالمية ، وفي بعض الأحيان نجد المفكر الواحد يتخذ مواقف متباينة إزاء المدينة . فعلى سبيل المثال نجد «فريدريك إنجلز» Engels في مؤلفه «أحوال الطبقة العاملة في إنجلترا» يبدي إعجابه بمدينة لندن ، ذاهباً إلى أنها تمثل «عظمة إنجلترا» ، لكنه في الوقت نفسه يؤكد استياءه من الظروف السيئة التي كان يعيش في ظلها العمال البريطانيون[51] .

ولقد ظلت محاولات إدانة المدن أو تمجيدها قائمة حتى وقت قريب ؛ إذ نجد «شبنجلر» يعد المدينة الضخمة علامة من علامات انهيار الحضارة الغربية ، بينما نجد «روستوف» ينظر إلى المدينة بوصفها «قمة الثقافات الراقية» ، ذاهباً إلى أن كل «ثقافة راقية» هي بالضرورة ثقافة حضرية .

والواقع أن المدينة منذ فجر تاريخها قد قامت بدور مهم في تطوير وسائل الاتصال وتبادل السلع والخدمات بين الجماعات الاجتماعية المختلفة . ومعنى ذلك أن المدينة قد ساعدت على تكثيف النشاطات التجارية . واليوم فإن المدن المعاصرة تسهم بدور في تدعيم الاتصال بمختلف أنواعه وأنماطه . فلقد أوضحت كثير من الدراسات أن مراكز وسائل الاتصال الحديثة تميل إلى التركز في قطاعات محدودة من المدن . فعلى الرغم من أن مدينة نيويورك أو مدينة لندن تأخذ بسياسة اللامركزية ، إلا فإننا نلمس فيهما تركيزاً شديداً في المؤسسات الصناعية والمشروعات التجارية والأجهزة الإدارية ، حتى إن البعض قد ذهب إلى أن حجم الحي التجاري في مدينة نيويورك يكاد يعادل مجموع أحجام الأحياء التجارية التي تضمها العواصم الإقليمية الأمريكية الأساسية .

وإذا كانت المدن الغربية قد نمت في ظل حركة تصنيع واسعة النطاق ، فإننا نجد المدن في الدول النامية تنمو نتيجة لعوامل وظروف مختلفة تماماً ؛ إذ

إنها لا تكتسب مكانتها نتيجة لنمو اقتصادي ذاتي حققته هذه الدول النامية ، بقدر ما اكتسبتها نتيجة لتطور اقتصادي موجه لخدمة دولة أو مجموعة من الدول الأجنبية . بعبارة أخرى نمت المدن الأساسية في الدول النامية لتكون بمثابة روابط قوية من خلالها يمكن توجيه الاقتصاديات القومية لخدمة مصالح القوى الاستعمارية ، كما هو الحال بالنسبة لمدن جنوب شرقي آسيا[52] . وهذه الفرضية تتضح معالمها بجلاء في ظل سياسات التحرير الاقتصادي واتفاقية الجات والرأسمالية النفاثة ، والأسواق المالية عابرة القوميات ، فلا تزال معظم مدن العالم الثالث وبعض المدن العربية تخضع – حتى الآن – للتوجيه الخارجي ، بل تتزايد هذه العلاقة غير المتكافئة في ظل طوفان العولمة ؛ ذلك أنها تمثل حلقة اتصال بين الصفوة المحلية والعالم الخارجي أكثر مما تمثل قاعدة اقتصادية موجهة لخدمة الاقتصاد القومي .

رابعاً ـ تأثير التغيرات السياسية في بنية المدينة ووظائفها

يرى فريق من علماء السياسة أن عملية العولمة لا تزال غير واضحة المعالم ، على الرغم من أنها بدأت بقوة في عدد من الميادين ، وتخطت السيادة القومية للدولة كالمال والإعلام والثقافة . كما ينظر إليها على أنها دينامية جديدة تبرز داخل محيط العلاقات الدولية ، وتتصف بدرجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة . وبتصاعد في دائرة العلاقات الدولية دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية لهذه الدائرة المندمجة وما تحتويه من دول المركز والدول الهامشية أو المحيطية[53] .

وإذا كانت التغيرات العالمية الجديدة قد حدت من الدور السياسي الهائل الذي كانت تقوم به العواصم ، فإن وسائل الاتصال الحديثة قد حولت العالم مرة أخرى ليصبح أشبه ما يكون : بقرية كبيرة ، وإن كنا لا نزال نشهد وجود «عواصم عليا» Super Capitals تتعدى حدود دولها السياسية كما هو الحال بالنسبة لمدينتي واشنطن ولندن .

وفي الحقيقة ليست المدينة مجرد وحدة اجتماعية محلية تابعة لنسق

اجتماعي أكبر فقط ، بل إنها أيضاً وحدة أساسية من الوحدات المكونة للهيكل المكاني العالمي الشامل . ومن ثم فإن المدن ليست أنساقاً مغلقة ، بقدر ما هي موجودة في حالة تفاعل مستمر مع النظام السياسي الذي توجد في ظله ، بل إننا نذهب إلى حد القول بأن من الصعب فهم ما يدور في مدينة صغيرة في دولة نامية دون التعرف على طبيعة النظام العالمي[54] . ويوضح هذا أن المدينة تتأثر بالتغيرات التي تحدث في الاقتصاد والسياسة العالمية . بل إن التحولات العالمية كما تؤثر في المدن ، فإن المدن أيضاً تؤثر في الاقتصاديات العالمية ، وإن كان ذلك يتم بدرجات متفاوتة تتوقف على عوامل كثيرة .

وتشهد السنوات الحالية تزايداً ملحوظاً في دور مؤسسات المجتمع المدني ، التي تشمل الجمعيات الأهلية والأحزاب والنقابات والهيئات والاتحادات المستقلة عن الحكومات . وتهتم مؤسسات المجتمع المدني – حالياً – بقضايا المدينة ومشكلاتها المتعددة مثل ، حماية البيئة ، وضحايا الحروب ، ومشكلات الإرهاب ، والعشوائيات والمخدرات وبعض الأمراض المنتشرة . . . إلخ . وتؤدي هذه المؤسسات دوراً كبيراً ، سوف ينعكس بشكل كبير على وظائف المدن المعاصرة ، إلى الحد الذي لا يمكن تصور أي مدينة في المجتمع بدون مؤسسات مدنية ، تتحمل مسؤوليات ومهام تنصت الدولة من القيام بها .

وعلى الرغم من ذلك ، فقد بدأت المدينة تفقد مكانتها بوصفها سياسية جغرافية إلى حد ما ؛ حيث بدأت حدود المدن الجغرافية تفقد وظيفتها وعلة وجودها ، كما أن الأساليب الدفاعية التقليدية التي تتبعها المدينة لم تعد قادرة على رد الهجمات الإرهابية المستمرة المتجددة كل يوم . ومن ثم بات من المحتم إعادة النظر في الخطط الحضرية حتى تتلاءم مع الظروف السياسية الجديدة . وإذا كانت وجهة نظر «لويس ممفورد» الذاهبة إلى أن انهيار المدينة قد بدأ مع نهاية العصور الوسطى ، فإن من المؤكد أن المدينة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تتعرض لجملة من التغيرات والتحولات تؤثر – بلا شك – على مستقبلها .

خامساً ـ تأثير التغيرات الاجتماعية – الثقافية في نوعية الحياة بالمدينة

إن النسق الحضري للمدينة لا يوجد في فراغ ، أي أنه ليس منعزلاً عن سائر الأنساق المحيطة به ومتغيراته المتعددة ، وإنما هو في حالة من التفاعل وتبادل علاقات التأثير والتأثر التي تضعف في الغالب واقعه ، مهما بدا على النسق الاجتماعي للمدينة بأنه النسق المسيطر والأشد جذباً وفاعلية في حياة مجتمع من المجتمعات . على سبيل المثال ، يتضح أن مشكلات المدن الأمريكية تجسد في واقع الأمر وتلخص مشكلات الحضارة الأمريكية ، فما يجري في المجتمع من أشكال من الصراع والعنف يسقط على المدينة ويشكل خبرتها . إن مثل تلك العلاقة جعلت بعض الباحثين الأمريكيين يجادلون على أنه ما لم تستطع أن تغير ثقافة الحضارة الأمريكية وما تستند إليه من قيم باعثة وداعية إلى الاحتكارية المادية والفردية المطلقة ، فإنه لا سبيل أمام المدينة – حافظة التاريخ ومعرضه الأول من أن تتحول إلى مدينة منهارة Necropolis ، أي مدينة موتى[55] .

وقد شهدت المدن جملة من التحولات الجذرية ، ولا سيما بعد صور التقدم والتسابق العلمي في ميدان التكنولوجيا والاكتشافات العلمية التي مكنت من تغير كثير من معالم الحياة داخل المدن ، وفرضت على أنساقها – من ثم – تعديل اتجاهاتها وأساليبها في الاتصال بالبيئة الحضرية الجديدة وقيمها المتسارعة .

وقد حصر الباحثون في هذا الصدد نتائج التحولات الحضرية المتسارعة أو إفرازاتها في الأشكال الأساسية الآتية :

1- الشعور بالعبء والإرهاق نتيجة الكثافات العالية والازدحام والضغط على المرافق ، الذي أدى إلى حالة من حالات عدم التوازن ، وهي التي توصف بالانهيار العصبي ، وهو أمر يؤثر على نفسية الفرد وكفاءته إلى حد بعيد .

2- الشعور بالاختناق والتلوث وعدم القدرة على الحركة داخل بيئة المدينة ؛ حيث ارتفعت من حوله أسوار ليست كتلك التي عرفتها المدن في العصور الوسطى «المدن المسورة» ، ولكنها أسوار من الحوائط الأسمنتية للمباني

الشاهقة ؛ التي حجبت عنه الضوء والهواء النقي ، وفرضت عليه – من ثم– الحركة في نطاقات مكانية محدودة حددتها له الخطوط البيضاء والصفراء على طرقها وميادينها بل على أرصفتها أيضاً .

3- خبرة الاغتراب التي تفضي إليها أساساً التحولات العالمية التي تطرأ على نسيج قيم الحياة الحضرية ، ومن ثم تفضي إلى انسحاب فئات من نمط الحياة القائم وقيمه ، ويشكلون لأنفسهم ترابطات نسقية خاصة ، يعيشون فيها بعيداً عن متطلبات النسق الفكري والثقافي الديد للحياة بالمدينة ، ومن ثم تطفو إلى السطح صور الاغتراب وظواهره[56] .

4- افتقاد إنسان المدينة المعاصرة الشعور بالأمان ، ومن ثم فقدان انتمائه للمكان الذي يعيش فيه . فإذا كانت من الغرائز الطبيعية للإنسان انتماؤه للمكان الذي يعيش فيه ، والمدينة من أكثر الأماكن التي يرتبط الإنسان بها ويشعر بالانتماء إليها . ولكن في ظل التحولات العالمية وفي ظل فقدان الخصوصية وفي ظل الهجمات الإرهابية المتكررة فقد الإنسان انتماءه وارتباطه بالمدينة .

كما أجمع الدارسون على أن أبرز الأزمات التي ألمت بالمدينة المعاصرة ، تلك التي تسمى بظاهرة المدينة المجزأة Divided City[57] ، ويعرفها «هانسن» بأنها المدينة التي تتركب من شرائح اجتماعية اقتصادية تستشعر فيما بينها عدم المساواة ، من حيث وضعيتها ومستقبلها ونوعية الحياة داخل بيئتها ، وهو الأمر الذي يدني لديها الإحساس بالكيان أو الذات[58] .

وثمة مجموعة من المشكلات الحضرية التي تنجم نتيجة لمعدلات التحضر السريعة ، وهي تتعلق باختلال النظام الداخلي والاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار . وكلها أمور يزيد من حدتها الحرمان في البيئة الحضرية . فقد أصبح التفاوت بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة ، وبين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة أمراً واضحاً في ظل سياسات إعادة الهيكلة وتحرير التجارة . بل أصبح يُستشعر أكثر من أي وقت مضى أن الأوضاع المحلية والدولية التي تعيش في ظلها الآن

كثير من الدول النامية تجعل من أفرادها الحضرية قوى متفجرة محتملة .

على سبيل المثال ، تعكس الشواهد الميدانية والدراسات البحثية أن معظم المدن العربية تئن من مجموعة من المشكلات التي تقوم بدور في تشكيل الصورة المستقبلية للمدينة :

1- وجود بعض المناطق العشوائية والمتداعية عمرانياً ، تطل بواجهاتها على الطرق الرئيسة بالمدينة ، وتمثل بؤراً ونقطة ضعف للتشكيل العمراني ، وتسبب تشويشاً لهذا التشكيل . وقد أثبتت معظم الدراسات أن العلاقة بين الحياة المتدنية والفقر الحضري وثقافته من جهة ، وصور السلوك المنحرف من ناحية أخرى علاقة شبه منتظمة . فقد ذهبت الأمم المتحدة في مؤتمرها الذي عقد عام 1990 حول مكافحة الجريمة الحضرية إلى أن هناك عوامل بارزة يرجع إليها إنتاج الجريمة بالمدينة ، وبخاصة داخل أحيائها المتصدعة وهي : الفقر المادي ، وثقافة العنف ، والتضخم الاقتصادي ، والبطالة . ويستطيع المتأمل في هذه العوامل أن يقرر أنها من أبرز خصائص المناطق المتخلفة في مدن العالم الثالث . وتنشئ نوعية الحياة المتدنية في الأحياء المتخلفة بالمدينة إطاراً يتصف أساساً بالهامشية الحضرية التي تساعد عليها حالة الفقر الحضري السائدة[59] .

2- تركز كثير من المصانع والورش الإنتاجية داخل المدينة ، وهو ما ينعكس على نوعية الحياة بالمدينة العربية[60] .

3- سوء كثير من المساكن الموجودة بالمدينة وتداعيها ، وافتقادها إلى الهوية المعمارية والنسيج العمراني المميز .

4- التلوث البيئي المزمن للمدنية العربية ، وانعكاساته على تشكيل نوعية الحياة .

5- الكثافة السكانية الشديدة للمدينة ، وتعد هذه المشكلة أكبر المشكلات وأعقدها .

الخاتمة ـ صورة مستقبلية للمدينة

يميل الفلاسفة منذ أقدم العصور إلى طرح صياغات فلسفية مثالية حول ما ينبغي أن يكون . وقد اشتملت الفلسفة الأفلاطونية على تصور يوتوبي لمجتمع فاضل أو المدينة الفاضلة في المستقبل ، يكون حجمها صغيراً وتؤسس على الفكر والتعقل ، بحيث يشرف عليها الفلاسفة ، وفي هذه المدينة تتحقق الفضيلة الكاملة والخير الكامل ، ويتم المحافظة عليها من خلال نظم صارمة للتربية الأخلاقية .

ولقد ظلت المدينة الفاضلة التي طرحها أفلاطون أملاً يراود فلاسفة كثيرين من بعده ، كان على رأسهم الفارابي الذي ألف كتاباً بعنوان «آراء أهل المدينة الفاضلة» حدد فيها صفات المدينة المثالية .

ولكن مع حلول القرن الحادي والعشرين ، أدى الاتساع غير المسبوق في تقنية المعلومات اختراعاً واستخداماً إلى نقل العالم بشكل متسارع من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات . فاليوم تعصف على مستقبل المدن رياح التقدم التقني في مجالات كثيرة ، منها تقنية المعلومات والحواسيب ، حتى أصبحت الحوسبة ظاهرة لا يمكن تجاهلها في الحياة اليومية للمدن . وقد شاعت هذه الظاهرة في بعض المدن العصرية ، حتى أصبح ينعت بعضها بنعت المدينة الإلكترونية . وتنفق المدن اليوم بليونات الدولارات من أجل تدعيم البنية الأساسية من التكنولوجيا الحديثة ؛ لتكون قادرة على المنافسة والحضور[61] .

وقد برزت في الآونة الأخيرة أسماء كثيرة للمدينة العصرية المعتمدة على الحواسيب والشبكات مثل المدينة المعلوماتية والمدينة السلكية ، والمدينة الخفية ، والمدينة الذكية ، والمدينة الافتراضية ، والمدينة المتصلة والمدينة الرقمية وغير ذلك[62] . وفي الواقع لا تكاد تخلو مدينة ما في العالم – النامي والمتقدم على السواء – من قدر معين من مظاهر المدينة الإلكترونية . فكل المدن التي نعرفها تحتوي على خطوط هاتف وخطوط لاسلكية وجهاز بريد وبرق ، وإشارات ضوئية وساعات في الشوارع لقياس الوقت والحرارة والرطوبة ، ولوحات

إرشادية إلكترونية تعمل كلها لخدمة سكان المدينة في مجالات النقل والسياحة والتسوق ، ونشاطات المجتمع المدني الأخرى[63] .

ومن ثم يواجه مستقبل المدينة تحديات كبيرة ، تتلخص في مدى قدرتها على مواجهة التحولات العالمية المتسارعة التي أنتجتها ثورة المعلومات والاتصالات ؛ حيث بدأت تظهر مفاهيم جديدة لم تعهدها المدينة من قبل ، فمن الثورة المعلوماتيى إلى العصر الرقمي والعولمة والتجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية وغيرها من المفاهيم[64] . وقد أوجد ذلك جواً من المنافسة والتحدي بين مدن العالم ، ووضعها موضع الاختبار في مواجهة رياح التغيير . فإما أن ترتقي المدينة لمستوى التحدي ، وتتخذ موقعاً مميزاً على خارطة المدن العالمين الحديثة ، وإما أن تبقى في صفحات التاريخ تتغنى بإنجازاتها وتاريخها العريق . ففي عصر الإلكترونيات والتكنولوجيا الحديثة تتغير وظائف المدن ، وتستبدل أشكالها التقليدية بأشكال جديدة[65] .

وما يميز ثورة المعلومات والاتصالات عن الثورة الصناعية التي غيرت ملامح المدن الغربية ، هو أنها في متناول الجميع وليست حكراً على أحد . فالمدينة المعولمة Globalized City ترتبط عن طريق تكنولوجيا المعلومات الحديثة بأماكن الأسواق العالمية وبرأس المال العالمي والمحلي بالإضافة إلى اعتمادها على التجارة الإلكترونية[66] . ومن ثم أصبح بإمكان غالبية المدن النامية (بما فيها العربية) التي لم تستطع الاستفادة من مزايا التغيير في الثورة الصناعية ، أن تستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات ؛ لتحدث نفسها وتلبس ثوباً رقمياً يزيد قدرتها التنافسية ، ويمنحها بعداً جديداً من خلال تبني المشاريع الفعالة مثل مشروع «الحكومة الإلكترونية» الذي يعنى بتقديم الخدمات العامة للمواطنين عبر الوسائط الإلكترونية الحديثة .

ومن الممكن القول إنه ، وفي وسط هذه الأحداث العالمية ، لم تتخذ المدينة العربية موقف الحياد من هذه الثورة الرقمية التي اجتاحت العالم ، بل دخلت معترك التحول وبقوة ؛ لتواجه تحديات ربما تفوق إمكاناتها ، ولترسم هويتها

الجديدة بوصفها مدينة عصرية تستفيد قدر الإمكان من تطور نظم المعلومات والاتصالات ، وتحدد موقعها على الخريطة الرقمية للعالم ؛ حيث بدأ كثير من المدن العربية مثل دبي ، مسقط ، عمان ، القاهرة وغيرها ، بتبني مشاريع الحكومة الإلكترونية لما لها من فوائد عديدة ، وبدأت في تنفيذها تدريجياً ، وبدأ بالفعل تقديم الخدمات والمعلومات عبر الوسائل الإلكترونية وشبكة الإنترنت ، وحققت هذه التجارب نقلة نوعية في مستوى المدينة العربية .

وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي الهائل ، أخذت أصوات العلماء والباحثين ورجال السياسة والمتخصصين تتعالى منبهة إلى الخطر المعيش والمحدق الذي يهدد بيئة المدينة أمام هجمة التكنولوجيا العصرية وما أحدثه من ثورة هائلة في ميادين الحياة وأنساقها الاقتصادية والطبيعية والسياسية والاجتماعية والثقافية . ومن الواضح أن المجال الحضري العصري بطموحاته الحضارية ، يحيل على افتراض أن المدينة التقليدية لا يمكنها أن تكون هي مجال الحداثة والتمايز الاجتماعي ، كما أظهر ذلك «ويرث» بخصوص كل مجال حضري .

إجمالاً ، لقد أصبح مستقبل المدينة يحمل في طياته خطراً يهدد حياة الإنسان المديني وإنجازاته . فبعد أحداث 11سبتمبر وتحطم برج التجارة العالمي ، أصبحت مدن العالم مدناً مفتوحة ومهددة بشكل دائم من التعرض لهجمات إرهابية متعددة[67] ، ومن ثم فنحن بحاجة إلى صيغ بديلة لمستقبل المدينة ، بحيث تصبح أكثر أماناً وأقل خطراً . ومحاولة ضبط التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى ما نحن فيه من مشكلات . إن العالم الذي نعيش فيه يعج بالمشكلات ، مثل النمو السكاني الهائل أو الانفجار السكاني ، وسباق التسلح والتلوث الذي يهدد الجنس البشري ، والتعصب العنصري . وإذا ما استمر الحال على هذا النحو فإن المستقبل يمكن أن يأتي بمشكلات متزايدة[68] .

وقد فرضت التغيرات المتلاحقة في عالمنا المعاصر على رجال الفكر معضلة حقيقية تتمثل في السؤال التالي : هل يكتفى بمعايشة الحاضر بكل أبعاده ، وترك مستقبل المدينة لعفوية الزمن؟ أم أن علينا أن نرسم صورة مستقبل

المدينة بوضوح؟ إنها ، وبلا شك ، أسئلة ملحة وضرورية تتطلب ، وبكل تأكيد ، جهوداً بحثية شاملة تفوق في عمقها واستفاضتها ما حاولت أن تقدمه هذه الدراسة من قراءة تحليلية للأدبيات عن شكل المدينة وبنيويتها في زمن العولمة .

الهوامش والمراجع

(1) العلي ، محمد بن مدني : «تحكم في المدينة وتوقع لمشكلات المستقبل» ، **مجلة البناء للشؤون العمرانية** ، العدد 168 ، السنة الرابعة والعشرون ، أغسطس ، المملكة العربية السعودية ، 2004 ، ص2 .

(2) Blum, Alan: **The Imaginative Structure of The City**, McGill-Queen's University Press, 2003, P.61.

(3) عبدالفتاح ، طارق محمد : «تجربة إنشاء المرصد الحضري المحلي في المدينة المنورة» ، **مجلة البناء للشؤون العمرانية** ، العدد 168 ، السنة الرابعة والعشرون ، أغسطس ، المملكة العربية السعودية ، 2004 ، ص1 .

(4) Eade, John: **Living The Global City, Globalization As A Local Process**, Routledge, London, 1997, P. 105.

(5) Eade, Living The Global City, Ibid, p.61.

(6) هيرست ، بول وجراهام طومبسون : ما العولمة : الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم ، ترجمة : فالح عبدالجبار ، **عالم المعرفة** ، العدد 273 ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 2001 ، ص9 .

(7) Logan, William (ed.): **The Disappearing Asian City: Protecting Asia Urban Heritage in A Globalization Workd,** Oxford University Press, New York, P. 24.

(8) صالح ، أمل سعد : «نمط التحضر وانهيار الطوائف الحرفية في مصر في القرن التاسع عشر» ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1993 ، ص4-13 .

(9) The Imaginative Structure of the City, p. 62.

(10) الكردي ، محمود : «**التحضر : دراسة اجتماعية**» ، الكتاب الثاني : **الأنماط والمشكلات** ، القاهرة : دار المعارف ، 1986 ، ص134 .

(11) النور ، أسامة عبدالرحمن : «المدن والتمدن : من منظور رؤية تطورية للتعقد الثقافي» ، **مجلة الآثار والأنثروبولوجيا السودانية** ، العدد السابع ، فبراير ، 2005 ، ص3 .

(12) Savage, Mike & Alan Ward: Urban Sociology and Capitalism and Modernity, Second Edition, Palagrave Macmillan, London, 2003, P. 108.

(13) الحسيني ، السيد : المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، **سلسلة علم الاجتماع المعاصر** ، الكتاب السابع والثلاثون ، الطبعة الأولى ، القاهرة : دار المعارف ، 1981 ، ص6 .

(14) النكلاوي ، أحمد : النظرية في تخطيط المدن ، في : دراسات مصرية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، صورة عن الطبعة الأولى الصادرة عام 1975 ، جامعة القاهرة : **مركز البحوث والدراسات الاجتماعية** ، كلية الآداب ، 2002 ، ص126 .

(15) النظرية في تخطيط المدن ، ص147 .

(16) حجازي ، أحمد مجدي : **الثقافة العربية في زمن العولمة** ، القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر ، 2001 ، ص26 .

(17) الثقافة العربية في زمن العولمة ، ص35 .

(18) العالم ، محمود أمين : «العولمة وخيارات المستقبل» ، **قضايا فكرية** : الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة ، الكتاب التاسع والعشرون ، أكتوبر ، 1999 ، ص9 .

(19) القليني ، فاطمة : «دور الإعلان التليفزيوني في تدعيم قيم العولمة الثقافية لدى الشباب» ، **أعمال الندوة السنوية السابعة لقسم الاجتماع** ، تحرير محمود الكردي ، جامعة القاهرة : كلية الآداب ، 2000 ، ص359 .

(20) Goofy, Jak: Globalization and The Domestic Group, Urban Anthropology and Studies of Cultural Systems and Workd Economic Development, Vol. 32, Issue: 1, 2003, P.41.

(21) أبو رية ، سوزان أحمد : «الأسرة ومشكلة البطالة في ظل آليات العولمة : دراسة حالة لعمال اليومية في مدينة القاهرة ، **أعمال الندوة السنوية لقسم الاجتماع**» ، تحرير أحمد زايد ، أحمد مجدي حجازي ، جامعة القاهرة : كلية الآداب ، 2003 ، ص291 .

(22) Holton, Rober J.: Globalization and Nation Stat, Macmillan Press, LTD, London, 1998, P.43.

(23) يسين ، السيد : **العولمة والطريق الثالث** ، القاهرة : ميريت للنشر والمعلومات ، 1999 ، ص40 .

(24) بلقزيز ، عبدالإله : «العولمة والهوية الثقافية : عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة» ، **المستقبل العربي** ، العدد 229 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998 ، ص97 .

(25) الخزاعلة ، عبدالعزيز علي : «العولمة والأسرة : تحليل سوسيولوجي» ، **أعمال الندوة السنوية لقسم الاجتماع** ، تحرير أحمد زايد ، أحمد مجدي حجازي ، جامعة القاهرة : كلية الآداب ، 2003 ، ص45 .

(26) فرح ، محمد سعيد : «خصوصية الأسرة المصرية أمام العولمة» ، **أعمال الندوة السنوية لقسم الاجتماع** ، تحرير أحمد زايد ، أحمد مجدي حجازي ، جامعة القاهرة : كلية الآداب ، 2003 ، ص12 .

(27) Sheppard, Eric: **The Spaces and Times of Globalization: Place, Scale, Networks and Positionality**, Economic Geography, Vol. 78, Issue: 3, 2002, P/ 307.

(28) دياب ، محمد حافظ : «تعريب العولمة : مساءلة نقدية» ، **قضايا فكرية** : الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة ، **الكتاب التاسع والعشرون** ، أكتوبر ، 1999 ، ص 160 .

(29) Chernotsky, Harry I The Growing Impact of Globalization Upon City Policies, **Policy Studies Review**, Vol.18, Issue: 3, 2001, P.29

(30) «النمو الحضري لمدينة الرياض واحتياجاتها المستقبلية من المياه» ، **مجلة الدارة** ، العدد الثاني ، 2004 ، ص2 .

(31) معوض ، جلال : «الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر» ، **مركز بحوث ودراسات الدول النامية** ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1998 ، ص20 .

(32) النعيم ، عبدالله العلي : «الأحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية» ، ندوة الانعكاسات الأمنية وقضايا السكان والتنمية ، **المعهد العربي لإنماء المدن** ، الرياض : المملكة العربية السعودية ، 2004 ، ص3 .

(33) هاريسون ، بول : **في قلب العالم الثالث : الجحيم مدينة** ، ترجمة : إلهام عثمان ، ميدتو للتنمية والرعاية الصحية ، برنامج دعم أنشطة تنمية المجتمعات المحلية ، 1987 ، ص39 .

(34) Rae, Douglas: **City: Urbanism and Its End**, Yale University Press, New Haven, 2003, P. 52.

(35) Hall, Peter & Ulrich Pfeiffer: **Urbanm Future 21: A Global Agenda for Twenty First Century Cities**, E & FN Spon, New York, 2000, p. 66.

(36) Laguerre, Michel: **Urban Multiculturalism and Globalization in New York City: An analysis of Diaspora Temporalities,** Basingstoke, New York, 2003, P. 150.

(37) Crankshew, Beall & Susan Parnell: Uniting A divided City: **Governance and Social Exclusion in Johannesburg**, **Earthscan**, London, 2002, P. 85.

(38) النعيم ، مشاري عبدالله : «الهوية في وسط متحول : تجربة التغير في البيئة السكنية السعودية» ، **ندوة الإبداع والتميز في النهضة العمرانية بالمملكة خلال مائة عام** ، 2004 ، ص2 .

(39) صيام ، شحاتة : **التحضر الرث والتطور الرث** ، القاهرة : مصر العربية للنشر والتوزيع ، 1997 ، ص7 .

(40) زايد ، أحمد واعتماد علام : **التغير الاجتماعي** ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 2000 ، ص93 .

(41) المعهد العربي لإنماء المدن : «المدينة العربية واقعها وحاضرها وتحدياتها للمستقبل» ، **أعمال المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية** ، دبي 3-5يوليو 1994 ، الرياض : المعهد العربي لإنماء المدن ، المملكة العربية السعودية ، 1997 ، . ص15 .

(42) Stegman, Michael A. & Margery Austin Turner, The Future of Urban America in The Global Economy, **Journal of The American Planning Association**, Vol. 62, Issue: 2, 2002, P. 157.

(43) Urban Future 21: A Global Agenda for Twenty First Century Cities, P. 15.

(44) العادلي ، فاروق محمد : «التقدم التكنولوجي والتغير الاجتماعي» ، **دراسات مصرية في علم الاجتماع** ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة : كلية الآداب ، 2002 ، ص120 .

(45) Sheppard, **The Spaces and Times of Globalization: Place, Scale, Networks and Positionality**, Ibid, P. 308.

(46) حجازي ، أحمد مجدي : «الآثار الاجتماعية والثقافية للتغيرات العالمية المعاصرة على قطاعات الشباب في الدول النامية العولمة والتهميش الاجتماعي» **أعمال الندوة السنوية السابعة لقسم الاجتماع** ، تحرير محمود الكردي ، جامعة القاهرة : كلية الآداب ، 2000 ، ص . ص . 93-94 .

(47) حجازي ، أحمد مجدي : التغير الاجتماعي وقضايا التنمية والتحديث : دراسة ميدانية عن الدور المتغير للمرأة الريفية المصرية ، **أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع** ، تحرير أحمد زايد ، أحمد مجدي حجازي ، جامعة القاهرة : كلية الآداب ، 2003 ، ص408 .

(48) سعيد ، محمد السيد : العولمة والقيم الثقافية في مصر : الآثار والمواجهة ، **قضايا فكرية** : الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة ، الكتاب التاسع والعشرون ، أكتوبر ، 1999 ، ص175 .

(49) Saskis, Sassen, Rebuilding The Gloval City: Economy Ethnicity and Space, **Social Justice**, Vol. 20, Issue: 3-4, 2002, P. 32.

(50) Ward Stephen: **Planning The Twentieth - Century City, The Advanced Capitalist World**, John Wiley & Sons, Chichester, 2002, P. 132.

(51) الحسيني ، السيد : **العالم الثالث : تنمية أم تبعية** ، الطبعة الثالثة ، القاهرة : دار المعارف ، 1997 ، ص 39-40 .

(52) العالم الثالث ، ص 86-87 .

(53) زياد وعلام ، التغير الاجتماعي ، ص260 .

(54) العالم الثالث : تنمية أم تبعية ، ص164 .

(55) النظرية في تخطيط المدن ، ص162 .

(56) النكلاوي ، أحمد و كمال التابعي : **مشكلات المجتمع المصري** ، الطبعة الثانية ، القاهرة : دار النصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2003 ، ص . 148-149 .

(57) لمزيد من التفصيلات حول المدينة المجزأة يمكن الرجوع إلى كتاب :

- **Uniting A divided City: Governance and Social Exclusion in Johannesburg**, Op. Cit, 2004.

(58) مشكلات المجتمع المصري ، ص150 .

(59) مشكلات المجتمع المصري ، ص 156-157 .

(60) مصطفى ، أحمد فريد : «دراسة لبعض الطرق الرئيسية في المدينة المنورة» ، **مجلة البناء للشؤون العمرانية** ، العدد 168 ، السنة الرابعة والعشرون ، أغسطس ، المملكة العربية السعودية ، 2004 ، ص5 .

(61) Blakely, Edward J.: Competitive Advantage for The 21 Century City, Journal of The American Association, Vol. 67, Issue: 2, 2002, P. 133.

(62) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى :

- Aurigim Alessandro, Digital City or Urban Simulator, In **Digital Cities: Technologies, Experiences and Future Perspectives,** Tour Ishida and Chatherince Isbister (Eds.), Spring ,Berlin, 2000.
- Cohen, Galit, Geenhuizen, Marina, Nijkamp, Peter, **Bytes of Urvan Planning: A Dutch Perspective,** Free University Amsterdam. Amsterdam, 2001.
- Couclelis, Helen, **The Social Construction of the Digital City**, University of California press, California, 2001.

(63) فرحات ، حيدر : «تخطيط المدينة الإلكترونية : دراسة تحليلية» ، ورقة عمل مقدمة إلى **مؤتمر الحكومة الإلكترونية : الواقع والتحديات** ، الرياض : المعهد العربي لإنماء المدن ، 2003 ، ص2 .

(64) الهياجنة ، أحمد فخري : **البلديات الإلكترونية . . . تجارب عربية وعالمية** ، مشاريع الحكومة الإلكترونية للبلديات ، الرياض : المعهد العربي لإنماء المدن ، 2004 ، ص1 .

(65) Graham, Stephen & Simon Marvin, The Transformation of Cities: Towards Planetary Urban Networks and Telecommunications and Urban Future, in: **The Ciety Reader**, Richard T. Gates and Frederic Stout (eds.), Second Edition, Routledge, Graham,, New York, 2000, P. 568.

(66) Persky, Joseph & Wim Wiewel: The Growing Localness of The Global City, **Economic Geography**, Vol. 70, Issue: 2, 2004, P. 130.

(67) Friedmann, John: City of Fear Or Open City, **The Journal of The American Planning Association**, Vol. 68, Issue: 3, 2002, P. 237.

(68) الزعبي ، علي : «العولمة والثقافة : عرض وصفي نقدي» ، **السياسة الدولية** ، العدد 158 ، أكتوبر 2004 .

❊ ❊ ❊